السياسة AL-SEYASSAH
alseyassahnewspaper
@alseyassahnews
الاقتصادية
www.al-seyassah.com

"بلاك روك" تعيّن امين الناصر في مجلس ادارتها

■ أعلنت شركة "بلاك روك"، عن تعيين الرئيس التنفيذي لشركة أرامكو السعودية أمين الناصر عضوًا في مجلس إدارتها، بالتزامن مع قرب انتهاء مدة خدمة عضو آخر.

وأشارت "بلاك روك" إلى انضمام الناصر إلى المجلس بصفة عضو مستقل. فيما سيكمل بدر السعد رئيس مجلس الإدارة والمدير العام للصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي عضويته في المجلس حتى نهاية العام، ولن يترشح لإعادة انتخابه لعضوية المجلس في عام 2024.

وقالت الشركة، إن هذا القرار يعكس استمرارية الاستعانة بخبرات إقليمية في مجلس إدارة "بلاك روك" وأهمية منطقة الشرق الأوسط لاستراتيجية الشركة على المدى البعيد. ونجح أمين الناصر في قيادة أرامكو السعودية خلال فترة طرح أسهمها .

و قال لورنس فينك الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس إدارة شركة بلاك روك، "يتبنى الناصر منظورًا فريدًا من نوعه تجاه أبرز القضايا.

البنوك المحلية خفضت رصيد تمويلها لقطاع النفط والغاز 5,5 في المئة إلى 2,62 مليار دينار

21,6٪ تراجع التمويلات النفطية إلى 817 مليون دينار في 5 أشهر

■ أحمد فتحي

تراجع التمويل الشهري المقدم من البنوك المحلية إلى قطاع النفط والغاز في الخمسة أشهر الأولى من 2023 بنسبة 21,6 في المئة وبقيمة 225 مليون دينار، لينخفض من 1,041 دينار مليار في الخمسة أشهر الأولى من 2022 إلى 816,8 مليون دينار في نفس الفترة من العام الحالي.

وحسب الإحصائية الشهرية الصادرة عن بنك الكويت المركزي لشهر مايو الماضي، قفز التمويل الشهري لقطاع النفط والغاز المقدم خلال شهر مايو بنسبة 72,3 في المئة وبنحو 115,1 مليون دينار من 159,2 مليون دينار في إبريل إلى 274,3 مليون دينار في نهاية مايو، لكنه زاد على أساس سنوي بنسبة 4,8 في المئة وبقيمة 12,6 مليون دينار، وذلك مقارنة مع 261,7 مليون دينار في مايو 2022. وكان التمويل النفطي قد بلغ أعلى مستوياته خلال عامين في شهر فبراير 2022 بقيمة بلغت 350,1 مليون دينار، في المقابل بلغ أدنى مستوياته في شهر مارس من 2022 بنحو 56,1 مليون دينار.

الرصيد المتراكم

وشهد الرصيد المتراكم لتمويلات النفط والغاز التي تقدمها البنوك المحلية تراجعاً على أساس سنوي، لينخفض بنسبة 5,5 في المئة وبقيمة 153,6 مليون دينار، من 2,775 مليار دينار في مايو 2022 إلى 2,621 مليار دينار في مايو الماضي.

وشهد هذا الرصيد زيادة بنسبة 0,3 في المئة وبقيمة 7,7 مليون دينار على أساس شهري، وذلك بعد أن كان 2,614 مليار دينار في إبريل الماضي، وكان رصيد التمويلات النفطية قد بلغ أعلى مستويته في عامين خلال شهر سبتمبر 2022 بقيمة بلغت 2,804 مليار دينار.

تراجع الأسعار

شهدت أسعار النفط تراجعاً في بداية 2023، بسبب العديد من العوامل التي أثرت سلبياً على الطلب، وكان أهم هذه العوامل أزمة البنوك الأميركية واستمرار الصراع الروسي- الأوكراني، إلا أن الأسعار عادت للارتفاع مع ارتفاع الطلب العالمي على النفط لتصعد إلى 79,5 دولار.

وتوقعت وكالة الطاقة الدولية استمرار حالة شح المعروض، التي تشهدها السوق حاليا، في النصف الثاني من 2023، مستشهدة بالطلب القوي من الصين والدول النامية إلى جانب تخفيضات الإمدادات المعلنة في الآونة الأخيرة، بما في ذلك من قبل كبار المصدرين السعودية وروسيا، وهو الأمر الذي يشير إلى مزيد من الزيادة في أسعار النفط. وكانت تمويلات المشاريع النفطية قد تعرضت إلى تراجع كبير بشكل خاص خلال أزمة "كورونا" نتيجة الخسائر الكبيرة في القطاع النفطي نتيجة انخفاض الطلب، وتراجع الأسعار الذي دفع الحكومة إلى إلغاء مشاريع مهمة في مجال الطاقة.

وشهدت أسعار النفط خلال آخر عامين ارتفاعات كبيرة في مستوياتها مما ساعد في تخفيف الطلب، حيث ارتفعت بنسبة بلغت 51,4 في المئة وبنحو 26,1 دولار ليرتفع سعر النفط الكويتي من 50,58 دولار للبرميل نهاية ديسمبر 2020 ليتجاوز سعره 98 دولاراً للبرميل في تداولات ديسمبر 2021، إلى 80,7 دولار للبرميل في ديسمبر 2022، وارتفع إلى 87,2 دولار حسب السعر المعلن لمؤسسة البترول الكويتية في نهاية الربع الأول، ثم انخفض خلال الربع الثاني إلا أنه صعد مرة أخرى إلى 80,75 دولار في 12 يوليو الجاري.

"أسواق المال" تحظر استخدام الأصول الافتراضية كوسيلة دفع

■ أكدت هيئة أسواق المال في بيان على الحظر المطلق لاستخدام الأصول الافتراضية كأداة اوسيلة دفع أو الاعتراف بها كعملة غير مركزية في الكويت، وبالتالي يتعين عليكم الامتناع عن إجراء معاملات يتم استخدام العملات الافتراضية بموجبها كأداة اوسيلة دفع في نطاق هذا الحظر. أكدت الهيئة أن ذلك يأتي في نطاق تعزيز الجهود الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وما انتهت إليه الدراسة المعدة من اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في شأن الالتزام المطلوب في مجال تطبيق التوصية (15) من المتطلبات الدولية الصادرة من قبل مجموعة العمل المالي (FATF) المتعلقة بالتعامل بالأصول الافتراضية، والتي تعرف على أنها أصول لها تمثيل رقمي لقيمتها، يمكن تداولها أو تحويلها رقميًا ويمكن استخدامها لأغراض الدفع أو الاستثمار، حيث توجب التوصية (15) أن يتم اعتبار الأصول الافتراضية بأنها "ممتلكات"، "عائدات" ، "أموال"، "أموال أو أصول أخرى" أو "القيمة المقابلة الأخرى"، وأشارت إلى حظر التعامل بالأصول الافتراضية كوسيلة للاستثمار.

ويحظر إصدار أو منح أي شخص طبيعي أو اعتباري داخل الكويت ترخيص لتقديم خدمات الأصول الافتراضية كعمل تجاري لصالحه أو بالنيابة عن الغير وتستثنى الأوراق المالية التي تخضع لتنظيم المركزي والأوراق المالية والأدوات المالية الأخرى التي تخضع لتنظيم أسواق المال من الحظر.

"السفن" توقع عقد مناقصة لـ "نفط الكويت"

■ وقعت شركة الصناعات الهندسية الثقيلة وبناء السفن عقد مناقصة لصالح شركة نفط الكويت بـ5,92 مليون دينار، ولمدة 920 يوماً.

وأوضحت "سفن"، في بيان لبورصة الكويت ، أن العقد يتعلق بالمناقصة الخاصة بمشروع إنشاء محطة كهربائية فرعية جديدة بجهد 10MW، و11Kv في منطقتي العبدلية وظريف.

وتوقعت تحقيق أرباح تشغيلية سوف يتم إدراجها ضمن البيانات المالية للشركة من عام 2023 حتى عام 2025.

وكانت "سفن" قد أعلنت نهاية مايو الماضي حصولها على أقل الأسعار بعد فض عطاءات مناقصة تتبع شركة نفط الكويت، مشيرةً إلى صدور قرار مجلس إدارة الجهاز المركزي للمناقصة العامة بترسية المناقصة عليها.

"منشآت" تبيع أرضاً بـقيمة 7,8 مليون دينار

■ وافق مجلس إدارة شركة منشآت للمشاريع العقارية على العرض المقدم لشراء قطعة الأرض المملوكة لها بـ7,8 مليون دينار تسدد نقداً.

وحسب بيان لبورصة الكويت، فإن قطعة الأرض تقع في منطقة شرق – شارع الخليج العربي بجانب مستشفى الأميري، وجار العمل على استكمال إجراءات البيع وتحويل الملكية. ونوهت "منشآت" بأنها ستعلن أي تطورات جوهرية حال حصولها، مبينة أن الأثر المالي لتلك المعلومة الجوهرية يتمثل في تسجيل خسائر بـ770 ألف دينار، ناتجة من فرق سعر البيع عن القيمة الدفترية للعقار، وسوف يتم تسجيل الأثر بعد إتمام عملية البيع والانتهاء من إجراءات النقل.

"المشتركة" تفوز بأقل الأسعار في مناقصتين

■ أعلنت شركة المجموعة المشتركة للمقاولات فوزها بأقل الأسعار في مناقصتين تابعتين لشركة نفط الكويت بإجمالي 48,56 مليون دينار.

وحسب بيان لبورصة الكويت فإن المناقصة الأولى تتعلق بتزويد أنابيب تدفق في جنوب وشرق الكويت المجموعة (1) بقيمة 23,66 مليون دينار، لمدة 3 سنوات.

وتتعلق المناقصة الثانية بتزويد شركة نفط الكويت بأنابيب تدفق في جنوب وشرق الكويت المجموعة (2) بقيمة 24,90 مليون دينار، ولمدة 3 سنوات أيضاً.

وأكدت "المشتركة" أنها لم يصلها أي كتاب ترسية بعد في المناقصتين المذكورتين.

"الإحصاء": ارتفاع التضخم المحلي 3,83٪ في يونيو الماضي

■ أظهرت بيانات الإدارة المركزية للاحصاء ارتفاع الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين "التضخم" في الكويت بنسبة 3. 83 في المئة على أساس سنوي خلال شهر يونيو الماضي.

وقالت الإحصاءفي بيان لـ "كونا" إن معدل التضخم في الكويت ارتفع 0. 54 في المئة في يونيو الماضي على أساس شهري لارتفاع أسعار كل المجموعات الرئيسية المؤثرة في حركة الأرقام القياسية لاسيما المواد الغذائية والتعليم والكساء والملبوسات.

وأضافت أن الرقم القياسي للمجموعة الأولى "الأغذية والمشروبات" ارتفع في يونيو الماضي بنسبة 6. 25 في المئة مقارنة بالشهر ذاته من 2022 كما ارتفع مؤشر أسعار المجموعة الثانية (السجائر والتبغ) بنسبة طفيفة بلغت 0. 37 في المئة على أساس سنوي.

وأوضحت أن مؤشر الأرقام القياسية للمجموعة الثالثة (الملبوسات) ارتفع بنسبة 6. 76 في المئة كما ارتفعت أسعار مجموعة (خدمات المسكن) بنسبة 3. 23 في المئة وكذلك معدل التضخم في المجموعة الخامسة (المفروشات المنزلية) بنسبة 2. 36 في المئة.

وذكرت أن مؤشر أسعار المجموعة السادسة (الصحة) ارتفع بنسبة 2. 34 في المئة في حين شهدت أسعار مجموعة (النقل) ارتفاعا بنسبة 3. 56 في المئة في يونيو مقارنة بالشهر ذاته من 2022.

وبينت (الإحصاء) أن أسعار المجموعة الثامنة (الاتصالات) ارتفعت بنسبة 1. 58 في المئة على أساس سنوي كما ارتفع معدل التضخم في المجموعة التاسعة (الترفيه والثقافة) بنسبة 3. 16 في المئة .

"فيتش" تؤكد تصنيف البحرين عند "B+" مع نظرة مستقرة

■ أكدت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني، تصنيف البحرين عند "B+" مع نظرة مستقبلية مستقرة.

وقالت الوكالة في تقريرها، إن نقاط القوة في تصنيف البحرين تتمثل في الدعم المالي القوي من الشركاء في دول مجلس التعاون الخليجي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومؤشرات التنمية البشرية حتى بالنسبة للمتوسطات عند "BBB".

وذكر التقرير أنه تم شحذ التركيز على ضبط أوضاع المالية العامة في أواخر عام 2018 من خلال برنامج التوازن المالي (FBP) ، الذي تم تحديثه بتدابير إضافية في أواخر عام 2021 وترجمته إلى ميزانية 2023-2024.

وتوقع التقرير أن يتقلص عجز الموازنة العامة للحكومة المعدلة من وكالة "فيتش" إلى 4,9٪ من الناتج المحلي الإجمالي في 2023، من 5,9٪ في 2022 ، وستزيد الإيرادات على الرغم من تقلص عائدات النفط بنحو 3٪ .

"مصر السيادي" ضمن قائمة أكبر 50 صندوقاً عالمياً

■ انضم صندوق "مصر السيادي" إلى قائمة أكبر 50 صندوقاً سيادياً عالمياً، وفقاً للتحديث الأخير لصناديق الثروة السيادية الذي نشرته "SWF institute".

واحتل "مصر السيادي" الذي تأسس في عام 2018، المرتبة 47 عالمياً في القائمة، والـ 12 عربياً بحجم أصول مدارة تبلغ 12 مليار دولار.

كان ترتيب صندوق مصر السيادي السابق في المرتبة 77 عالمياً، إذ تأسس الصندوق وحصل على تحويلات بقيمة ملياري دولار.

في هذه الأثناء، أضاف صندوق الاستثمارات العامة السعودي، نحو 80 مليار دولار إلى أصوله، ليصعد للمرتبة السادس عالمياً بإجمالي أصول 776 مليار دولار.

الاستثمار الأجنبي المباشر يتراجع حول العالم في 2022... والإمارات الأعلى عربياً

■ تراجعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة حول العالم في عام 2022، بعد تعاف قوي في العام السابق له.

وكشف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "أونكتاد" في تقريره السنوي، أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تأثرت سلبًا بالأزمات العالمية المتداخلة في العام الماضي، وسط مخاوف مستمرة هذا العام. وانخفضت الاستثمارات الأجنبية المباشرة حول العالم بنسبة 12٪ في 2022، لتصل إلى 1,3 تريليون دولار، بعد صعود تجاوز 53٪ في 2021.

وقادت الاقتصادات المتقدمة الهبوط في الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث انخفضت التدفقات الوافدة بنحو 37٪ لتصل إلى 378 مليار دولار. بينما صعدت التدفقات إلى البلدان النامية بنسبة 4٪ إلى 916 مليار دولار في العام الماضي، لتحصد حصة تتجاوز 70٪ من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم بينما انخفضت التدفقات إلى الدول الناشئة الأصغر، وحصلت البلدان الناشئة الأقل نموًا أو ما تُعرف بـ"LDCs" على استثمارات أجنبية مباشرة بقيمة 22 مليار دولار في 2022، بهبوط 16٪ مقارنة بمستويات 2021.

وتأثرت تدفقات الاستثمار إلى أفقر البلدان بالأزمات المتعددة في الغذاء والطاقة، بالإضافة إلى الضائقة المالية ومستويات الديون المرتفعة، لتمثل هذه البلدان نحو 2٪ فحسب من الاستثمار الأجنبي المباشر عالمياً. وتضررت الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الأزمات العالمية المتلاحقة، مثل الحرب في أوكرانيا، وارتفاع أسعار الغذاء والطاقة، وصعود مستويات الدين العالمي.

وفيما يتعلق بالدول العربية، حلت الإمارات في صدارة الدول المتلقية للاستثمارات الأجنبية المباشرة في 2022، بعد أن جذبت 22,7 مليار دولار، وبارتفاع 10٪ عن العام السابق له.

وجاءت مصر في المركز الثاني عربياً بتلقي استثمارات أجنبية مباشرة بنحو 11,4 مليار دولار، بصعود 120٪ على أساس سنوي. بينما حلت السعودية في المرتبة الثالثة عربياً بـ7,9 مليار دولار، مقابل 19,3 مليار دولار في عام 2021.